مجلد بحوث المؤتمر العلمي الدولي الاول لكلية التربية غريان ـ جامعة غريان
المنعقد في الفترة
من 8- 9/11/ 2025
(المجلد الثاني)

الرؤية التحليلية لتكنولوجيا التعليم في الاصلاح التربوي التونسي : القانون التوجيهي عدد 80 المؤرخ في 2002 المتعلق بالتربية والتعليم

نبيلة زويدي
[1] قسم علوم التربية، المعهد العالي لإطارات الطفولة، جامعة قرطاج، قرطاج درمش، تونس
nabilazouidi1996@gmail.com

An Analytical Vision of Educational Technology in Tunisian Educational Reform: Framework Law No. 80 of 2002 on Education and Teaching

Nabila zouidi [1]
[1] Department of Educational Sciences, University of Carthage, Carthage Dermech Tunisia

تاريخ الاستلام: 22-06-2025، تاريخ القبول: 15-09-2025، تاريخ النشر: 08-11-2025.

الملخص:

تهدف الورقة العلمية الى بيان أهمية الاصلاح التربوي التونسي ودوره في ادراج سياسات تعليمية جديدة في واقع المؤسسات التربوية كتوظيف التكنولوجيا في العملية التدريسية وذلك بالاستناد على التحليل النظري للقانون التوجيهي للتربية والتعليم عدد 80 المؤرخ في 8 جويلية 2002. وقد تطرقت الورقة نظريا الى ابراز كيفية استعمال التكنولوجيا في الفصول التدريسية وأثرها البيداغوجي على عملية التعلم سوى من حيث الجودة او الفاعلية. ولم تقتصر الورقة العلمية على مجرد تحليلات نظرية متضمنة في القانون التوجيهي للتربية والتعليم تخص مجال التكنولوجيا والمعرفة فقط، بل سلطت نظرها العلمي على عرض مجموعة من الدراسات السابقة المتمحورة حول فاعلية تكنولوجيا التعليم في واقع المؤسسات التربوية لفهم وظائفها الاكاديمية والاتصالية في عملية التعلم وتفحص مكانة المتعلم فيها وتقترح الورقة العلمية في خلاصة البحث مجموعة من التوصيات الهادفة لتعزيز استخدام التقنيات الحديثة في التعليم بغاية تطويره والارتقاء بأساليب عمله واستراتيجياته التربوية.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا التعليم، الاصلاحات التربوية، الجودة التعليمية، المتعلمين

Abstract:

This paper aims to demonstrate the importance of the Tunisian educational reform and its role in integrating new educational policies into the reality of educational institutions, such as the employment of technology in the teaching process. This is based on a theoretical analysis of the Framework Law on Education and Teaching No. 80, dated July 8, 2002. The paper theoretically addresses how technology is utilized in classrooms and its pedagogical impact on the learning process, both in terms of quality and effectiveness.

The study does not limit itself to theoretical analyses embedded in the Framework Law concerning technology and knowledge; rather, it scientifically reviews a set of previous studies focused on the effectiveness of educational technology within educational institutions to understand its academic and communicative functions in the learning process and to examine the learner's role within it.

In conclusion, the paper proposes a set of recommendations aimed at enhancing the use of modern technologies in education with the goal of developing and improving educational practices and strategies.

Keywords: Educational technology, Educational reforms, Educational Quality, learners

المقدمة :

يعتبر الاهتمام بموضوع تكنولوجيا التعليم من المواضيع البارزة في الحقل التعليمي التربوي، باعتباره اضافة نوعية يقدمها التجديد البيداغوجي في واقع المؤسسات التربوية، كغاية لتقديم صورة حديثة ومتطورة في عملية التعلم تنهض بالمستوى الأكاديمي وتجعله في أعلى درجات الجودة والفاعلية البيداغوجية والأدائية .

وقد أحال الكثير من المفكرين إشكالية النهضة والتحديث إلى بعدها التربوي، ورأى أغلبهم ان التجديد التعليمي يحتاج إلى أساليب تعليم حديثة وتقنيات رقمية مبتكرة تسهل التعلم وتخلق فضاءات ومشاهد اتصالية جديدة في شكل محفزات ومثيرات تستثير المتعلم وتجلب انتباهه، ولا يحتاج التجديد الى مجرد استخدام تقنيات وأدوات في التعلم بل يقترن بتصميم تربوي كامل قائم على توجهات تعليمية كبرى مبنية على أسس تكنولوجية وأبعاد رقمية تلامس كل أجزاء عملية التعليم انطلاقا من الأهداف والمحتويات والمواقف التعليمية الى التقييم والتغذية الراجعة والتقويم.

وقد بذلت الدول النامية جهود كبيرة في تفعيل التكنولوجيا في عملية التعلم من خلال احداث شبكات اتصالية في المؤسسات التربوية والتركيز على شتى العمليات التكنولوجية في الخدمات الادارية والتربوية.

ويمكن القول، من منظور اجتماعي وتربوي بأن أصل تفعيل تكنولوجيا التعليم يعود بالأساس لاحتياجات المجتمع المعاصر ومتطلباته، وتغيرات الحقل التربوي وما يبحث عنه من تجديد ابداعي وابتكاري. وحتى أزمة التعليم نفسها كانت اشكالية حضارية عميقة الجذور تحتاج الى حلول وبدائل تربوية لتحسين نوعية التربية المقدمة، وتجاوز الإشكاليات المتواترة في الواقع التعليمي والمتمثلة في حصر دور المتعلم في الحفظ والاستهلاك المعرفي وحكر المعلومات على المعلم فحسب إضافة الى اعتماد أساليب تربوية تقليدية

غير محفزة لا يتم فيها مراعاة الفوارق الفردية للأطفال، فكان الاهتمام بالتكنولوجيا ضرورة ملحة تفرضها التغيرات من جهة وتحتمها البدائل لحل الاكراهات البيداغوجية من جهة أخرى.

فبدأت الدراسات والأدبيات السوسيولوجية العربية تهتم بمسألة التكنولوجيا في التعليم، وكانت الجمهورية التونسية من بين الدول التي وظفت القانون والبحث العلمي في فهم وتوظيف التكنولوجيا في الواقع التعليمي، سواء المدرسي أو الثانوي أو الجامعي ويبدو هذا واضح في سياستها التربوية ونظامها التعليمي وفلسفتها التاريخية والاصلاحية القائمة على مبدأ محورية التعليم في العملية التربوية واستخدام التكنولوجيا في التعليم. وفي هذه الصورة الشمولية للنظام التربوي التونسي أكد الباحثون على توالي الاصلاحات التربوية المعتمدة في تونس فمنذ 1958 الى حين 2002 وضوح النسق التربوي وتحديد سياسية معينة للتعليم وفق برنامج بيداغوجي واضح المعالم وبأسس قانونية تدعم دور المتعلم في العملية التربوية، حيث تم اعتماد هاته الاصلاحات في مسار توحيد التعليم وتأسيس رؤية بيداغوجية تضمن مصلحة الطفل الفضلى وتقدم التعليم في صور وأنماط إبداعية تعزز من امكانيات المجتمع وتطور من مجالاته، فالإصلاح جاء ليلامس النسق المدرسي بوضع أسس فاعلة في مختلف أجزاء النظام التعليمي .

ولعل هاته الاصلاحات تستوجب مسألة تشخصية وموضوعية ونقدية لكل مرحلة اصلاحية عاشها النظام التربوي التونسي مع بيان مكانة التكنولوجيا في ذلك وكيفية الدعوة إليها. وهذا ما سنعمل عليه في هذه الورقة البحثية. وأمام إصلاحات الجمهورية التونسية بات من الضروري التعمق فيها لدراسة مظاهر عملها ومدى تطبيقها على أرض الواقع التعليمي، لتأسس رؤية عملية قائمة على معايير تكنولوجية تستهدف التعليم في مستوياته المختلفة لتحقيق مقاصد بيداغوجية عالية الأداء والجودة ولتثبيت قيم التعليم المعاصر القائم على الحداثة الرقمية والتطور التكنولوجي والاتصالي.

1-الاشكالية

واجه النظام التربوي التونسي بعد الاستقلال تحديات تعليمية واجتماعية اتصلت بانتشار الامية والتمييز على أساس النوع الاجتماعي من خلال عدم المساواة بين الإناث والذكور واعتماد طرق تربوية تقليدية لا تتماشى مع كل الخصوصيات التعليمية، ولكن لم تقف تونس مكتوفة الأيدي بل بحثت في سبل المعالجة الواقعية لهذه المشكلات وبنت منظومتها التربوية على اصلاحات تعليمية متتالية تهدف إلى القضاء على كل أشكال التمييز وتعمل على توسيع شبكات المؤسسات التربوية لتعطي كافة الولايات بما في ذلك المناطق الريفية والجبلية لرفع نسب التمدرس وضمان وصوله للجميع بشكل مجاني وعمومي.

فقد أصبح اليوم التعليم في تونس يواجه تحديات أخرى مرتبطة بالعولمة وقضية تجديد المنظومة القانونية للتعليم واعادة هيكلة بنيتها المؤسساتية وتحديد المقاربات التعليمية والمناهج البيداغوجية التعليمية والعملية. ومن القضايا المستجدة أيضا وما فرضته قوى العولمة من تحديات استخدام الاتصالات الحديثة والتكنولوجيا في المشاهد التربوية ولكن هذا الاستخدام يحتاج إلى دراسة وتبني بيداغوجي وطني.

ومنذ التسعينات من القرن الماضي الى هاته اللحظة الزمنية تعيش تونس تجارب اصلاحية معتمدة في سياسات "اعادة الهيكلة"، تسعى بالأساس لتعزيز الضوابط التنظيمية وأليات التسيير الإداري وتحقيق الفاعلية التعليمية والبيداغوجية باعتماد أساليب تعليم متطورة قائمة على التكنولوجيات الحديثة. وقد ظهر هذا خاصة في القانون التوجيهي للتربية والتعليم المؤرخ في 8 جويلية 2002 ومن المؤكد أنه بدء يشكل مشهد مدرسي جديد يتوافق من سيرورة التحولات التي شهدها المجتمع والتي ساهمت في اعادة بناء هوية

المؤسسة التربوية وتطويرها الى ما هو أفضل باعتماد معايير نظامية وأسس تكنولوجية. ولعل الضبابية "التنظيمية" الحاصلة في أذهان البعض **(Zghal.1994,p60)** حول كيفية تطوير النظام التعليمي الرقمي يثير تساؤلات كثيرة حول خصوصية الوضع التعليمي، وقد ننتظر الاجابة عنها من قبل صناع القرار والمهنيين مدة الاصلاحات لأن كل نظام تربوي واجتماعي له عدته التربوية الخاصة به. لهذا يعتقد ان من أهم الاسئلة المفتاحية والمنهجية التي يسعى البحث للإجابة عنها في إطار المشروع الاصلاحي التونسي هي :

ماهي الملامح الأساسية للإصلاحات التربوية التونسية الثلاث؟

ماهي تمظهرات تكنولوجيا التعليم في القانون التوجيهي للتربية؟

2-أسئلة الورقة البحثية:

- ماهو مفهوم تكنولوجيا التعليم؟
- ما معنى الاصلاح التربوي؟
- ماهي خاصيات الاصلاحات التربوية في الجمهورية التونسية؟
- ماهي أبرز خصائص القانون التوجيهي للتربية والتعليم؟
- تمظهرات تكنولوجيا التعليم في القانون التوجيهي للتربية والتعليم؟
- ماهي أبرز الدراسات السابقة التي تناولت تكنولوجيا التعليم؟

3- أهداف الورقة العلمية:

- تمكين الطلاب والباحثين وجميع القراء والمهتمين بالحقل التربوي والتعليمي من القراءة التحليلية للإصلاحات التربوية التونسية.
- تسليط النظر العلمي على القانون التوجيهي للتربية والتعليم وما جاء به من أبعاد حقوقية تدعم مصلحة الطفل الفضلى.
- إبراز أهم الاصلاحات التربوية التي عرفتها الجمهورية التونسية وتحديد الملامح البيداغوجية للنظام التربوي التونسي.
- العمل على تمكين القراء من فهم الاستراتيجية التعليمية المعتمدة في الجمهورية التونسية وبالتحديد المقاربات والبرامج الكبرى الشاملة للتعليم.
- تحديد النصوص القانونية المكرسة لاستخدام التكنولوجيا في التعليم.
- بيان الأهمية البيداغوجية والاتصالية لتكنولوجيا التعليم في الواقع المدرسي.

– رسم سياسية اصلاحية تربوية للجمهورية التونسية مبنية على أسس قانونية وصور بيداغوجية متضمنة في الاصلاح التربوي.

– بناء إطار نظري حديث يركز على الممارسة التعليمية التونسية وفقا للقوانين التوجيهية المنظمة للتدريس والتعليم المدرسي.

– ابراز مكانة تكنولوجيا التعليم في الواقع المدرسي التونسي.

4–أهمية الورقة العلمية:

– تكمن أهمية الورقة العلمية في توضيح الملامح الأساسية للممارسة التربوية في واقع المؤسسات التعليمية التونسية القائمة على اعتماد التكنولوجيا الحديثة.

– تقديم رؤية نظرية تجمع بين الإطار القانوني والإطار التعليمي المنظم للتعلم في الجمهورية التونسية.

– ايضاح الصورة التعليمية المقترنة بتكنولوجيا التعليم في المشهد التربوي التونسي.

– تنمية الوعي والتمثلات البيداغوجية والاجتماعية لضرورة استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في عملية التعليم.

–تشجيع الإطار التربوي والمدرسي على عمليات التدريس والتلاميذ على استخدام التقنية في التعلم والبحث المعرفي.

– تقديم التجربة التعليمية التونسية بمعايير تكنولوجية مستندة على نصوص قانونية توجيهية.

– وصف الخصائص التطورية لكل إصلاح تربوي عرفه النظام التربوي التونسي مع ابراز أوجه الاختلاف فيه.

– صياغة رؤية تحليلية نقدية لمضامين الاصلاحات التربوية التي عرفتها الجمهورية التونسية منذ 1958.

– تثمين الدور التي تلعبه تكنولوجيا التعليم في المؤسسات التربوية التونسية مع بيان أهميتها في تسهيل عملية التعلم وتطوير طرق العرض التعليمية ولتعزيز دافعية المتعلمين نحو تحسين المعارف.

– الجمع بين ما ينص عليه القانون من اجراءات في عملية التعلم وما يكتسبه المتعلم من ممارسات في المواقف التعليمية الممزوجة بالتكنولوجيا.

– تثمين أهداف القانون التوجيهي للتربية والتعليم الضامن لمحورية المتعلم داخل العملية التربوية وتطوير قدراته بأساليب عمل بيداغوجية متطور.

5–المنهج العلمي المعتمد:

سعينا في إطار انجاز هذه الورقة العلمية الى تشخيص الواقع التربوي التونسي وفق مقاربة سوسيولوجيا المؤسسة في مستوى مداخلها المنهجية وتقنياتها البحثية أو في طرق عملها والمناهج التعليمية التي تتخذها. ونحن على علم أنه ليس من الصحيح أو السهل تشخيص واقع المؤسسة التربوية بشكل شامل أو نهائي لمتغيراتها الحيوية وما يتميز به المشهد التربوي من ديناميكية مادية وبشرية، فمهما كانت كفاءة

الباحث التربوي أو الاجتماعي وما توفرت لديه من إمكانيات، يبقى عاجزا على حصر الواقع التعليمي في صورة ثابتة خاصة أمام كثرة متغيرات الحقل المدرسي وعدم ثباته.

لذلك سنعمل على تحليل ما جاء في الاصلاحات التربوية التونسية الثلاث والتركيز فيها على جانب التكنولوجيا والنظر في تطبيقها واقعيا .تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على استقراء المعلومات والأبحاث من مصادر علمية ومراجع مختلفة من أجل الوقوف على صياغة نظرية ملمة يتم من خلالها الاستناد الى نظريات ومراجع ذات أهمية معرفية وأكاديمية. ولعل هذا الاختيار يعود إلى خصوصية الموضوع المتناول ومباحثه النظرية التي تتطلب منا وصف علمي أكاديمي مبنى على مرجعيات مختلفة من أجل الوقوف على حقيقة الإصلاحات التربوية التي عاشها النظام التربوي التونسي.

6-الإطار النظري:

6.1 مفهوم تكنولوجيا التعليم

عرفت منظمة اليونسكو تكنولوجيا التعليم "بأنها تشكيل منظم يقوم على تصميم وتنفيذ وتقييم العملية التعليمية حسب أهداف محددة واضحة باستخدام الموارد المتاحة لجعل عملية التعليم أكثر فعالية" في حين عرفتها لجنة تكنولوجيا التعليم الامريكية على انها المنحى الذي تقوم عليه المنظومة التعليمية الذي يتعدى جميع الوسائل والأدوات، وهذا لا يعني أنه لا ينحصر في الأسلوب أو جهاز تكنولوجي بل يتعدى ذلك جميعا لتطوير البرنامج التعليمي. **(قريرة، 2024، ص86)**

عرفت اللجنة الرئيسية لتكنولوجيا التعليم في الولايات المتحدة الامريكية تكنولوجيا التعليم بكونها الطريقة التنظيمية النظامية لتصميم وتنفيذ وتقويم العملية التعليمية في ضوء أهداف محددة وعلى أساس نتائج البحوث في الاتصال والتعلم الانساني وذلك بتوظيف مجموعة متألفة من المصادر البشرية والغير البشرية للوصول الى التعليم أكثر فاعلية (**Puozza, 2016, p90**)

ويعرفها المجلس البريطاني لتكنولوجيا التربية بأنها تطوير وتطبيق النظام والأساليب والوسائل لتحسين عملية التعلم الإنساني .

ويعرفها قالبرت بأنها طريقة التفكير ومنهج في العمل وأسلوب في حل المشكلات يعتمد على مدخل النظم لتحقيق الاهداف المحددة له ويستند الى نتائج البحوث في كل الميادين الانسانية والتطبيقية حتى يحقق الاهداف بأعلى درجة من الكفاءة والاقتصادية في الكلفة **(Caballere.1995. P27)** .

وقد نستنتج من خلال المفاهيم المقدمة ان تكنولوجيا التعليم نظام اتصالى يتخذ مناحي عدة تلامس كل عناصر العملية التربوية لتحقيق الأهداف المنشودة وتنظيم الفعل التربوي بشكل رقمي متطور يضع المتعلم محور لبرنامج البيداغوجي المقدم.

6.2 مفهوم الاصلاح التربوي وتاريخيته

ظهرت المقاربات الاصلاحية في التعليم تأثرا بالسياق العالمي الجديد خاصة بعد انهيار نظام القطبية الثنائية وتفكك المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفياتي ونتيجة هذه التحولات الاقتصادية والجيو سياسية وما نتج عنها من تغيير في العلاقات الدولية اكتسحت السوق وسياسات الليبرالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية جميع المجالات والقطاعات وزادت من النزعة التنافسية في تحقيق الامتياز فظهرت ما يعرف بحركة المعايير لقياس الانتاجية والجودة في الاقتصاد وبدء التفكير في تعميم هذه المعايير ونقلها الى مختلف المجالات لتشمل قطاع التربية والتعليم في إطار ما يسمى بإقتصادية التعليم **(العدواني، 2007، ص14)**

ولقد كان هذا دافعا للخبراء والباحثين التربويون في التفكير في سياسة وخطط اصلاحية تعمل في فلسفتها على تطوير الفعل التربوي وتوحيد المناهج التربوية ووضع ملامح عامة تتميز بالجودة والكفاءة الأكاديمية. وكانت الدول النامية مركزا لتطبيق الاصلاحات بوضع مواصفات ومعايير جديدة للعمل تلامس مباني المؤسسات والتجهيزات والموارد المادية والبشرية والبرامج التعليمية والمناهج التربوية .

كما تم تعريفها على أنها تغيير في السياسات والبرامج التعليمية المعتمدة من قبل الدولة فإن هذه العملية تقتضي احداث تغيير ولو كان مرحليا في جميع مكونات الحقل المدرسي تغيير في القيمة التربوية والمضامين التعليمية والمناهج وأليات عمل الادارة المدرسية اي ان الاصلاح التربوي يقتضي تحديد

السياسات التربوية بشكل مختلف كليا عما عرفته الانظمة التربوية السابقة، من حيث البناء والهياكل التنظيمية والأهداف المعرفية والقيم الثقافية وغيرها. **(الشيباني، 2020، ص85)** .

وفي الذات السياق عرف الدكتور على صالح الاصلاح التربوي على أنه مجموعة الاجراءات والخطوات التي تتم في ميدان التعليم باستخدام امكانيات وموارد بعضها مادية واخرى معنوية مثل التشريعات والقواعد والقوانين المنظمة للعمل وذلك لمعالجة مدخلات محددة كما وكيفا بهدف انتاج مخرجات جديدة جيدة في ميزان التعليم **(جوهر، 2010، ص22)**

7-ملامح الإصلاحات التربوية التونسية الثلاث :

عرفت الجمهورية التونسية ثلاثة اصلاحات تربوية متتالية سعت في معظمها الى بناء تصور حديث للتربية تعزز من مكانة الطفل وتضمن محوريته في التعليم. وقد يتميز كل اصلاح بخصوصية بيداغوجية مختلفة عن الاخر ولكن اشتركوا جمعيا في مبدأ التعليم للجميع دون استثناء، وهذا ما حقق نهضة حقيقية في المجال التربوي والاجتماعي. وفي هذا الإطار سنعمل على عرض مميزات كل اصلاح تربوي حتى نقف على ملامحه العامة وتصوراته للمدرسة التونسية وتمثلاته للتلميذ.

7.1 قانون عدد 118 المؤرخ في 4 نوفمبر 1958 (الإصلاح التربوي التونسي الأول)

شرع النظام التربوي التونسي في إعادة تشكيل سياسته التربوية بعد الاستقلال بتجربة تعليمية جديدة قائمة على التحديث والبناء والتطوير ايمانا بأهمية التعليم في صناعة الشعوب الواعية والنهوض بمجالات المجتمع على مختلف الأصعدة .

وقد اتسمت المرحلة بعد الاستقلال بالبناء والتشكيل التربوي وذلك بتأسيس دينامية شاملة تتصل بالمناهج وأهداف السياسة التعليمية، وكان رهان الجمهورية التونسية متجه نحو صياغة نظام تربوي سياسي وطني يعزز الانتماء لتونس ويشتغل في أهدافه الكبرى على تونسة المؤسسة التربوية وتوحيد برامجها وفقا للأسس التي ساقها الرواد الأوائل، فكان التركيز على الحداثة التربوية أساسي في العملية التربوية الاصلاحية وفي المشروع التعليمي الجديد الذي انتقل من الحركية الثنائية الى التوحيد. وقد ساهم هذا في تخلي الادارة الفرنسية على اشرافها على التعليم في تونس .

تميزت الحكومة التونسية بعد الاستقلال بإيلاء الاهتمام بالتعليم ووضعه في أولوية مخططاتها الكبرى من خلال انتهاج سياسة ثقافية خاضعة جوهري لمؤثرات الفكر السياسي الليبرالي الفرنسي ومنفتحة المجال لإنشاء تعليم عصري وحديث يرتكز على مبدأ الديمقراطية وتكافؤ الفرص. **(المديني،1997، ص592)**

اعتبر الإصلاح التربوي الأول إحدى أوجه بناء المؤسسة الوطنية لكونه يحمل نزعة تقديمية في التعليم ومواكبة حقيقية للواقع التربوي التعليمي العالمي. وقد مثل هذا الإصلاح جدلا ثقافي وتاريخي بين المهتمين والباحثين في شأن التربوي خاصة من حيث الأصول المساهمين في انجاز هذا النظام. وقد

اختلفت الرؤية بين من يعتبره اصلاح تربوي من إعداد الفرنسيين وقام التونسيين بتطبيقه فقط وبين من يرى العكس. وبين هذا الجدل القائم بين السيادة الوطنية للإصلاح او التدخل الخارجي الفرنسي وجب علينا فهم أصول هذا النظام وخصوصياته بناء على قراءة تحليلية نقدية. ومن ملامح الاصلاح التربوي التونسي الأول انه تميز بمجموعة الخصائص العامة التي مثلت المرجع التشريعي العام لجميع الاصلاحات التعليمية اللاحقة حيث شكلت هذه الملامح سمات المنظومة التعليمية. فقد قدمت مشروعا متكامل يلامس كل عناصر المؤسسة التعليمية ويتماشى مع خصائصها الكبرى وفقا للتغيرات والتحديات الجديدة في ظل دولة الاستقلال. ومن ملامح هذا القانون توحيد نظام التعليم بمختلف مراحله واضفاء الطابع التعليمي الوطني كأداة حقيقية لاستكمال شروط الاستقلال وبناء الدولة الوطنية. **(الشيباني، 2021، ص115)**

ومن أهداف هذا الاصلاح تحقيق الحداثة التربوية لمواكبة تغيرات العالم وتطوره والمأسسة وذلك بتأسيس نظام مؤسساتي منظم ولتوحيد المؤسسات التعليمية بمختلف مراحلها ومستوياتها من الابتدائي الى التعليم العالي. كما يتميز هذا القانون بإقرار مبدأ اجبارية التعليم الابتدائي وتعميمه ومشاركة التونسيين في ادارة التعليم العمومي في مستوى التأطير والتطور وجعل اللغة الوطنية لغة التدريس وخاصة في مستوى التعليم الابتدائي ودعم تدريس اللغة العربية وأدائها والتاريخ الاسلامي بالمعهد الصادق. **(كتابة الدولة للتربية القومية 1963، ص31)**

اضافة الى ضمان اجبارية التعليم وعمومتيه وتعريبه، حيث نص المشرع التونسي على مسؤولية الدولة في تنظيم تعليم مجاني ووجوبي وذلك حسب الفصل الثالث في قانون 1988 وأكد ان التعليم مجاني في جميع درجاته والغرض تمكين جميع الأطفال من تكافؤ الفرص أمام تلقي التربية والتعليم **(قانون عدد 118 لسنة 1958 المؤرخ في 4 نوفمبر 1958 المتعلق بالتعليم)**

كما جاء هذا القانون بمبدأ ديمقراطية التعليم من أجل تونسة الحقل التربوي وضمان مبدأ المساواة بين جميع الأطفال في الالتحاق بالمدارس بغض النظر عن الجنس واللون والدين والبيئة المجتمعية.

(pierre 2002.p25)

7.2 القانون التوجيهي عدد 65 المؤرخ في 29 جويلية 1991 (الإصلاح التربوي التونسي الثاني)

قام الاصلاح التربوي التونسي الثاني على سمات وخصائص بيداغوجية حديثة حيث وسع عمل النظام التعليمي وأحدث نقلة نوعية في المسار التربوي القديم بالتوسيع في مبدأ التعليم الالزامي ورفع مدته الاجبارية الى سن 16 عام مع تطبيق مركزية المناهج والتقييم بالتحديد على التعليم المركزي الضامن للمناهج واللوائح الزمنية الصادر عن قرارات وطنية، اضافة الى تواجد التقويم وفقا لتعليمات وشروط صادرة عن الوزارة مع اشراف المتفقدين على تقييم العمليات التربوية في المؤسسات التعليمية وتشريك المعلمين في تصميم ومراجعة المناهج والحرص أكثر على تكوينهم في مجالات مختلفة لتطوير كفاياتهم وممارستهم التعليمية المهنية. قد حرصت سياسة الاصلاح التربوي على تجويد العملية التربوية بالتركيز على الأداء التعليمي والمحتوى المقدم. فكان توجه نحو الجودة لا يرتكز على الكم المعرفي في التعلمات، فالتعليم في هذه المرحلة التاريخية لم ينصب في تقييم مخرجاته على ارتفاع نسب التسجيل أو الالتحاق بل بالكفاية التعليمية وجودة التعليم وذلك عبر اكتساب المهارات والخبرات المطلوبة. وقد عمل هذا الاصلاح الفلسفي على تقليص حضور التربية الاسلامية في التعليم العام بإعادة هيكلة برامج التربية التشريعية وحذف مضامين ايديولوجية وتقليل الدين في المناهج.

وبالقراءة التحليلية في نص هذا القانون نلاحظ انه جاء كإطار تشريعي مرجعي يحمل تصورات ورؤى تربوية حديثة ومعاصرة حيث يتماشى مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والسياسية لذلك يضمن ملامح خاصة للتقليص الفوارق الاجتماعية وجعل التعليم مجاني واجباري ومتاح للجميع. وركز على ضرورة تكوين المعلمين وتخصيص دورات وتدريبات مهنية لتنمية كفاياتهم وتلبية احتياجاتهم المعرفية والنفسية مع العمل على ترسيخ الانتماء الوطني واحترام حقوق الانسان ونبذ العنف واعتماد مسارات منهجية في التعليم لتنمية التفكير النقدي والابتكاري.

7.3 القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي المؤرخ 23 جويلية 2002: (الإصلاح التربوي الثالث)

رغم حداثة الاصلاح التربوي التونسي المؤرخ في 2002 والمتعلق بالتربية والتعليم الا انه لم ينفصل عن الارث التاريخي للتشريع التعليمي التونسي فمن رغم من تعدد القوانين الاصلاحية التربوية

(1958/1991/ 2002) وتباعدها على مستوى الزمن والمبادئ الا انها حافظت على بعض الثوابت ضمن أهدافها العامة حيث عرفت تونس مشاريع تربوية متعددة ولكن سياستها التعليمية لم تنحرف إطلاقا على مشروعها التحديثي. وقد تجلى هذا في القانون التوجيهي لسنة 2002 والذي تضمن الالتزام بروح القوانين السابقة والتواصل معها ولكنه أحدث تغيرات جديدة على مستوى السياسة التربوية وذلك للتكيف مع التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل وللاستجابة لمتطلبات النمو الاقتصادي وحاجات التنمية والارتقاء بالمنظومة التعليمية التونسية. وقد جاء هذا القانون لمواجهة مجموعة من التحديات المدرسية والمجتمعية ومن أبرزها التصدي لظاهرة الفشل المدرسي والعناية بالطفولة ومواكبة النظام التعليمي للتغيرات التي تشهدها السياسية العالمية والعمل على تحسين الاستثمار في الجهاز التربوي، ولعل ضعف مردود المؤسسة التعليمية في التسعينات جعل اصحاب القرار يفكرون في استراتيجيات جديدة للعمل ولحل المشكلات والمعيقات التي من شأنها ان تمس النظام التعليمي وبناء عليه جاء القانون التوجيهي للتربية والتعليم وتكون من تسعة أبواب شكلت 70 فصل محتوية على محاور جديدة ومحافظة على الشكل الهيكلي للنظام التعليمي الوارد في اصلاح 29 جويلية 1991 وقد تم في هذا القانون التأكيد على تطوير

وظيفة المدرسة التربوية التعليمية والتأهيلية. **(المخطط الحادي عشر للتنمية، 2007-2011، ص 240)** وحمل رهانات مميزة تحمل الولي مسؤولية تعليم الطفل وانجاح العمل التربوي بتدخله في إطار المتابعة والتنسيق وذلك بتصوير العلاقات حيث تم التأكيد في الفصل الثامن على ذلك "تعمل المدرسة في إطار وظيفتها التربوية بالتعاون مع الاولياء وفي تكامل الأسرة. **(القانون التوجيهي عدد 80 للتربية والتعليم، 2002، فصل 8)**

فكان لهذا الاصلاح التربوي السوسيولوجي سياسية تسير التطور والمحافظة على الشعارات الأساسية للإصلاحات التعليمية السابقة وهي اجبارية التعليم ومجانيته وتكافؤ الفرص. اضافة الى انفتاحه على التجارب العالمية الجديدة وتأثره بالعولمة الإيجابية. فقد استفاد هذا الاصلاح من القديم ولم يقاطع معه بل بنى عليه. حيث لا يرتبط تعدد الاصلاحات التربوية بفشل الاختيارات السابقة أو ضعف المناهج التعليمية المختلفة بل يتعلق بخصوصية حقل التربوي والتعليمي الذي يتميز بالحركية الدائمة حسب اختلاف الحقبات التاريخية.

وقد أضاف هذا الاصلاح مساحة تجديدية لافتة اختلفت عن الاصلاحات التربوية السابقة بوضع مبادئ قانونية وحقوقية وتربوية جديدة تخدم مصلحة التلميذ الفضلى وتعزز دوره داخل الفصل التدريسي. ومن بين هذه التجديدات نذكر رسالة التربية ووظائف المدرسة حقوق التلميذ وواجباته والمسألة ومهنية والتقييم. واختلف القانون التوجيهي للتربية والتعليم على الأنظمة الاصلاحية السابقة في عملية الانفاق والتسيير. حيث ضبط القانون رؤية جديدة تقوم على مركزية الانفاق بحيث تنفق الدولة على مؤسسات التعليم العمومي من الميزانية العامة ويمكن ان تساهم فيها الجمعيات والجماعات المحلية. (القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي 2002 الفصل 34 المنقح بمقتضى القانون عدد تسعة لسنة 2008 المؤرخ في 11 فيفري 2008)

اضافة الى ادراج التقييمات البيداغوجية اي التقييم داخل المؤسسات وقد خصص لذلك باب كامل وبالتحديد في الباب السابع، فقد نص الفصل 58 على ان تخضع كافة مكونات التعليم المدرسي للتقييم الدوري والمنتظم وارتبط التقييم بتقييم مكتسبات التلميذ وتقييم أداء الاطر التربوية واخيرا تقييم المؤسسة التربوية .

ويعتبر التقييم عنصرا هام في تطوير العملية التربوية لأنه يضفي تعديلا واصلاحا مستمر لكافة عناصر المنظومة وذلك في إطار موضوع لقاء مع علاء التقويم والتعديل مع السعي نحو تجاوز المركزية المفرطة في سير النظام التربوي في عملية الاجتماعية.

(الخطة التنفيذية لمدرسة الغد 2002 –2007 ص 15.)

وقد تميز هذا القانون بضمان محورية التلميذ في العملية التربوية والسعي الى تدعيم مركزه داخل المؤسسة التربوية وذلك بمراعاة احتياجاته وخصوصياته التعليمية والاجتماعية الثقافية وتركيز الاهتمام نحو مشكلاته واحتياجاته مع تشريكه في المسار التعليمي المتخذ في شأنه حتى يشعر بفعليته وأهميته في الفصل الدراسي دون اقصائه أو اعتباره مجرد مستقبل للمعارف. وقد تميز هذا القانون أيضا بضمان حقوق التلميذ وواجباته وذلك بضبط نصوص قانونية تكرس ضماناته الفعلية في تلقي تعليم جيدا وبناء ثقافة المواطنة التي تمكن الطفل من بناء شخصيته القاعدية والفردية والجماعية انطلاقا من مضامين البرامج التعليمية المستخدمة. حيث نص الفصل الثاني من القانون التوجيهي للتربية سنة 2002 على ان

التلميذ محور العملية التربوية ولأول مرة في تاريخ النظام التربوي التونسي يتم الاعلاء من قيمة الطفل بهذا الشكل، ولعل ذلك يعود الى التأثر بما جاء في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل الصادرة في 9 نوفمبر 1989 الحقوق التي نص عليها هذا القانون الحق في الاعلام والتعبير عن الآراء وكذلك الانصاف وتكافؤ الفرص من أجل الوصول الى مبدأ ديمقراطية التعليم. وتظل فاعلية هذه المبادئ الحقوقية مقترنة بمدى تطبيقها على أرض الواقع المدرسي. فالمشهد التعليمي وممارسته البيداغوجية هي المحدد الاول للنظر في مدى اعتماد المقاربة الحقوقية في التعليم. ومن المميز ان يطرح القانون التوجيهي للتربية والتعليم نقطة مستحدثة وذلك بدعوته الى اعتماد التكنولوجيا واعتبارها مكملا بيداغوجي وتقني للتعلم. وقد أضافت هذه النقطة امتيازات عديدة للنظام التربوي التونسي لأنها فتحت أمام أبوابه فرصة الانخراط في مجرى التحول المعرفي والتكنولوجي الحاصل في العالم والتكيف مع التطورات بالوسائل والتقنيات الحديثة تجعلنا نواكب التطور دون تأخر أو جهل معرفي حيث أكدت المادة القانونية التاسعة على ضرورة ادماج التكنولوجيات الحديثة في المنظومة التربوية مع إلزام الدولة بضمان كفايات التلاميذ في هذا المجال.

فمن الأساسي في هذا القانون ان يقع اتقان تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال انخراط في دورات تكوينية والتكيف في استخدام التكنولوجيا في الممارسات التعليمية والمهنية وتمكين التلميذ من القدرة على استخدامها في جميع المجالات. بالتالي يعتبر التركيز على اعتماد تكنولوجيا في العملية التربوية ضرورة أوصاها القانون التوجيهي بغاية مواكبة التطور الرقمي الحاصل والاستفادة من التقنيات والأجهزة والأدوات التكنولوجية الناتجة عن الثورة الاتصالية .

ويتميز هذا القانون بتعميم التعليم قبل المدرسي والارتقاء بمناهجه وبرامجه وذلك لضمان التعلم المبكر للأطفال لتأهيلهم للمدرسة أو تحقيق اندماجهم التواصلي والاجتماعي. اضافة الى العمل على تطوير مستوى مكتسبات المتعلمين وتجويد التعلمات وتحقيق مبدأ تكييف الفرص والانصاف واثراء الحياة المدرسية بتوسيع الأنشطة التقنية والترفيهية وتوسيع مجالاتها ودعم التوجيه الى الاعدادي التقني الى الشعب العلمية والتقنية والتكنولوجية واتخاذ استراتيجيات عمل لتصادي للفشل المدرسي والانقطاع المبكر عن الدراسة.

8- تمظهرات تكنولوجيا التعليم في القانون التوجيهي للتربية والتعليم عدد80 لسنة 2002 رؤية تحليلية :

جاء القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي لسنة 2002 بمبادئ وضمانات تعليمية جديده تعزز استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعلم وفي واقع المؤسسات التربوية الابتدائية والثانوية والجامعية وذلك لأهمية التكنولوجيا في تطوير المنظومة التعليمية وتوسيع خدماتها البيداغوجية وتجويد فعلها التربوي المقترن بالرقمنة .

وقد تأسست هذه الفكرة في إطار قانوني يلزم المنظومة التعليمية بتوظيف التكنولوجيا واتقانها في المشهد التربوي مع تمكين المتعلمين من استخدامها وتوظيفها بعد التمكين والتدريب وقد نص الفصل التاسع على أنها: تعمل المدرسة، في إطار وظيفتها التعليمية على ضمان تعليم جيّد للجميع يتيح اكتساب ثقافة عامة ومعارف نظرية وعملية ويمكّن من تنمية مواهب المتعلمين وتطوير قدراتهم على التعلم الذاتي والانخراط في مجتمع المعرفة. والمدرسة المدعوة بالخصوص إلى:

. تمكين المتعلمين من إتقان اللغة العربية، بصفتها اللغة الوطنية،

. تمكين المتعلمين من حذق لغتين أجنبيتين على الأقل،

. تنمية مختلف أشكال الذكاء الفكري والحسي والعملي،

. تطوير ملكات التواصل وتوظيف كل أنواع التعبير اللغوي والفني والرمزي والجسماني،

. تمكين المتعلمين من حذق استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال وإكسابهم القدرة على توظيفها في سائر المجالات.

. تهيئة الناشئة لمواجهة المستقبل وإعدادهم لمسايرة المتغيرات والإسهام فيها إيجابيا.

(القانون التوجيهي للتربية والتعليم عدد 80 لسنة 2002)

ونستنتج من هذا النص القانوني ان المشرع اولى اهتمامه بالتقنيات الحديثة وعزز وجود تكنولوجيا في التعليم واعتبرها أداة تعليمية مركزية من خلال عملية إلزام المدارس بتبني وسائل وأدوات تكنولوجية حديثة

ضمن التدريس. وقد يؤثر هذا الالزام إيجابيا على مستوى العام للمؤسسات التربوية لأنه يمكن المتعلمين من ممارسة التكنولوجيا في إطار تعليمي هادف. ويعزز دافعيتهم التعليم وينمي في مهاراتهم المعرفية والاتصالية، اضافة الى تنصيص هذا القانون على اكتساب كيفية فعلية لا تقتصر على مجرد استخدام أدوات وتقنيات في التعليم بل ترتبط بالتوظيف المناسب لهذه الادوات سوى في شرح المحتويات التعليمية أو تصميمها أو عرضها بشكل فعال داخل القسم يلامس حواس المتعلمين ويطور من مهاراتهم وخبراتهم.

اضافة الى العمل على التدريس المستمر للمعلمين من خلال تنظيم دورات تكوينية في مجال التكنولوجيات وتوعيتهم بأهمية استخدام التكنولوجيا في عملية التعلم بعرض مزاياها وقدرتها التقنية والاتصالية على مساعدة المعلم على تيسير فصله الدراسي والتركيز على عملية التكوين المستمر المرفق وجوبا بمهارات التطبيق اي العمل على اجراءات التدريس الرقمي والتعامل مع الأدوات التكنولوجية وقد تعمل تونس أيضا في هذا القانون على تقليص الفجوة الجهوية الرقمية من خلال العمل على إحداث مشاريع تكنولوجية في المدارس الافتراضية أو مخابرات متنقلة الى المناطق النائية حتى يتمكن الاطفال من خلالها على الاطلاع على المستحدثات تكنولوجية والتطورات التعليمية. وعادة ما تكون هذه المختبرات مدعومة من الدولة والمنظمات الدولية. وقد يساعد هذا التنصيص القانوني الدائم للتكنولوجيا على تطوير البيئة التحتية الرقمية في كل مؤسسات التعليم العالي عبر مراكز الحاسوب. وفي فترة جائحة كورونا تم الاعتماد على التعليم عن بعد للحفاظ على صحة الطلبة وسلامتهم الجسدية وقد حققت هذه التجربة نتائج تعليمية جديدة في صفوف الطلبة خاصة ان نسبة النجاح كانت مرتفعة.

يساهم دمج التكنولوجيا في التعليم في بناء رؤية استراتيجية تعمل على تطوير البيئة الرقمية في المجتمع التعليمي التونسي فتم وضع هذه الرؤية ضمن خطة مدرسية 2002 وذلك ببناء مجتمع تعليمي ومعرفي عبر وسائل تكنولوجية مختلفة وعبر تطوير الذكاء والابداع والاستعانة بكل المهارات التكنولوجية.

وقد نص هذا القانون على ضرورة اعتبار التكنولوجيا أداة مكملة للتعليم وركيزة جوهرية لتحقيق الجودة دون فصلها كمادة لذلك وقعت تزويد المدارس بالانترنت والحواسيب وتطوير مختبرات معلوماتية في الثانويات والمدارس الذكية التجريبية.

تعتبر التكنولوجيا ركيزة أساسية في عملية التعليم حيث اشتغلت المنظومة التعليمية التونسية على اعتماد تكنولوجيا التعليم في مشاهدها التربوية وفي مختلف مراحلها التعليمية لتطوير المناهج ولتحسين أداء المؤسسة ورفع المستويات المتعلمين ولكن يبقى هذا التوظيف رهين قدرة المعلم على استخدام الوسائل والتمكن منها بشكل جيدا.

9-الدراسات التونسية السابقة حول التكنولوجيا التعليم:

•Omar Trabelsi, Mustapha Adnen arabi,(2021) Technology mediated physical education teaching practices in Tunisian public schools a nitinol teacher survey, sport Education and society 2021

(ممارسات تدريس التربية المدعومة بالتكنولوجيا في المدارس العمومية التونسية: دراسة مسحية وطنية للمعلمين)

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى استخدام تكنولوجيا التعليم في المشاهد التربوية وخاصة في المؤسسات التعليمية وقد واجهت نظرها الأكاديمي الى معرفة مدى اعتماد التكنولوجيا في تدريس التربية البدنية وذلك في إطار الحصص الرياضية المقدمة للتلاميذ والطلبة ولتحقيق هاته الأهداف اعتمد الباحثون على الاستبيان **Quick teacher technology survey** لعينة من المعلمين البالغ عددهم 424 معلم. وتوصلت نتائج هذه الدراسة الى مجموعة من التحديات التي تعترض ادماج التكنولوجيا في الصف الرياضي من خلال التعريج عن القدرات المحدودة في اعتماد تكنولوجيا ودمجها الضعيف داخل الفصول التدريسية وخاصة ضعف اعتماد التكنولوجيا في المادة الغير التقليدية رغم توفر الأدوات التكنولوجية المعتمدة عالميا.

وقد قدم الباحثون في هذه الدراسة مجموعة من التوصيات ترتبط أولا بتغيير التمثل التربوي لمادة التربية البدنية واعتبارها ذات معنى بيداغوجي يمكن الاستعانة بتكنولوجيا في تقديمها من خلال مشاهدة فيديوهات رياضية تشجع التلاميذ على تقليدها، ثانيا تخصيص قاعات مغطاة تحمل وسائل تكنولوجية تساعد المعلمة والمتعلمين على تنفيذ الانشطة الرياضية على أكمل صورة والدعوة الى اهتمام أكثر بالتربية البدنية وفهم احتياجات المعلمين والمتعلمين فيها لتلبيتها ودمجها بالرقمنة.

***دراسة نبيله زويدي، الوسائط البيداغوجية بين العرض التكنولوجي والطلب الإبداعي، تونس 2021:"**

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى توظيف معلمي مادة العربية للتكنولوجيا التعليم السمعي البصري في عرض المحتوى التعليمي للكتاب المدرسي وتشتغل في أبعادها الكبرى على معرفة أثر استخدام تكنولوجيا التعليم على العملية التربوية وكيفية نقلهم للمعرفة، مع البحث في نوعية العلاقة بين المعلمين وتكنولوجيا التعليم بالوقوف علميا وبيداغوجيا على أدوار المعلم الجديد ومن أجل تحقيق هذه الأهداف والاجابة عن الاشكاليات الرئيسية المتمحورة حول:

الى اي مدى تساهم تكنولوجيا التعليم في تحسين جودة البيئة التعليمة؟

تم اعتماد المنهج الكمي وبالتحديد تقنية الاستبيان الذي كان موجه لعدد 150 معلم في مادة العربية في المدارس الابتدائية من ولاية سيدي بوزيد معتمدية منزل بوزيان وتوصلت نتائج الدراسة الى عدم توفر البيئة التكنولوجية في بعض المدارس الابتدائية. وقد أثر سلبا على تجارب المعلمين ومواقفهم من توظيف العرض التكنولوجي تجعل منها وسيلة تعليمية ذات فاعليه في صفوف المتعلمين.

-تتأثر مواقف المعلمين الموافقين والغير الموافقين على الفاعلية التعليمية التي يحققها العرض التكنولوجي في الفصل الدراسي بمتغير السن حيث تم اعتماد معيار المقارنة test t وتم تسجيل مستوى الدلالة 0. 00 وهذا يدل على التأثير المعنوي الكبير بين المعلم وموقفه من فاعلية العرض التكنولوجي (14 المعلم أكبر من 50 سنة لا يوافقون على فائدة العرض التكنولوجي في تحقيق بيئة تعليمية مشجعة)

- يشكل الارتباط المؤسسي التكويني عاملا حيويا في ضمان استمرارية توظيفهم للعروض التكنولوجية وتطوير ممارساتهم .

-تتعرض نسبة هامة من العينة المبحوثة الى صعوبات تتصل بعدم القدرة على استخدام التقنيات وتوظيفها في خدمة التعليم وضعف الدورات التكوينية من قبل المندوبيات الجهوية للتربية والتعليم يتخذ المعلم أدوارا جديدة في التعليم الوسيط التوجيه المساعدة الارشاد.) **(زويدي، 2021، ص308)**

أوصت الدراسة بضرورة تدريب المعلمين على التطبيقات التكنولوجية وتوظيف التقنيات في التعليم واجراء مزيد من الدراسات والبحوث في مجال الاستخدام تكنولوجيا التعليم .

•رجاء فنيش الدواس (الطفل والتكنولوجيات الحديثة لإعلام والاتصال، المواقف، أنماط التقبل والنماذج الثقافية) .

قامت رجاء فنيش ببحث ميداني حول علاقة الطفل بالتكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال، وانعكاسها على المواقف والنماذج الثقافيّة وأنماط التقبّل. وتمّ نشر هذه الدراسة ضمن أعمال الدراسة متعدّدة التخصّصات التي نسّقتها بدرة بشير حول الثقافة والمجتمع والتكنولوجيات الجديدة للإعلام. وقد اعتمدت الباحثة التحقيق الميداني لمعالجة الدراسة ميدانيّا وقد إستهدفت في ذلك عيّنة تكوّنت من أطفال تراوحت أعمارهم بين 6 و12 سنة من روّاد نوادي الإعلامية في الوسط المدرسي وقد تناولت سلوكياتهم وتصوّراتهم تجاه تقنيات المعلومات الحديثة والاتصالات، وبيّن إنعكاساتها على أنماط القراءة وسبل الكسب المعرفي.

أمّا على مستوى نتائج البحث الميداني كانت كالتالي :

توصلت رجاء فنيش الدواس إلى أن التكنولوجيا الحديثة تساهم في الكسب المعرفي للتلاميذ وتعمل على تطوير عمليّة التعلّم.

–تساهم التكنولوجيات الحديثة في فتح آفاق هامة للطّفل خاصّة في مجال استعمال وسائط النّصوص الفائقة ذات البعد التعليمي **(fennich, 2001.p362)**

10–نتائج الورقة العلمية:

تحقق هذه الدراسة نتائج عملية هامة تم استخلاصها من النظر وتحليل لما ورد في النصوص القانونية والدراسات السابقة التي تم اعتمادها ومن أبرزها نذكر:

–تساهم تكنولوجيا التعليم في تجويد العملية التربوية وذلك برفع أداء المؤسسة التربوية وتطوير الكفايات التعليمية والتكنولوجية المقدمة

–نجاعة توظيف تكنولوجيا التعليم مرتبطة بمدى تكوين المعلمين والمتعلمين على استخدام هذه التقنيات ويؤثر التمثل البيداغوجي للمعلمين على استخدام تكنولوجيا التعليم .

-تتخذ الجمهورية التونسية خططا تربوية هامة تسعى من خلالها الى ادماج التكنولوجيا في كل العمليات التربوية .

- تعترض تكنولوجيا التعليم اكراهات بيداغوجية ومعيقات لوجستي ونفسية اثناء اعتمادها في المشهد التربوي المؤسسي .

11-التوصيات

-الدعوة الى تكثيف الدورات التكوينية في مجال توطين تكنولوجيا التعليم في المؤسسات التربوية

-الحرص على عرض تجارب مدرسية تكنولوجية.

-انجاز بحوث ودراسات حول التكنولوجيا التعليم. تعزيز التعاون الدولي في مجال التكنولوجيات الحديثة كنقل الخبرات وتبادل التجارب الميدانية.

الخاتمة:

تحتاج المؤسسة التربوية اليوم الى خطة عمل متطورة يتم فيها دمج التكنولوجيا في المسارات التعليمية لتطوير الأداء المدرسي وتعزيز العمليات البيداغوجية وقد تشترط تكنولوجيا التعليم بيئة تربوية مهنية تتواجد فيها المعايير الأساسية للنجاح الأكاديمي مع ضرورة توفر معلمين قادرين على التحكم في الادوات التكنولوجية للإلمام بخصوصيات عملها وتوظيفها بشكل ناجع. وقد ترتبط الجودة التعليمية بتظافر الجهود التعليمية لوضع نظام تعليمي رقمي متطور يلبي احتياجات المعلم ويلامس مشاغل المجتمع وسوق الشغل، لذلك عملت تونس على تطوير مناهجها التعليمية وتوطين التكنولوجيا في مساراتها الأكاديمية لتحقيق الرقي المعرفي وخلق توازنها في إطار التطورات الحاصلة بالتكيف والمسايرة.

المراجع :

***القوانين**

–الجمهورية التونسية/ وزارة التنمية والتعاون الدولي، المخطط الحادي عشر للتنمية، 2007–2011،

الخطة التنفيذية لمدرسة الغد،2002–2007.

– القانون التوجيهي عدد 80 –2002، المؤرخ 23 جويلية 2002 المتعلق بالتربية والتعليم.

– القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي 2002 الفصل 34 المنقح بمقتضى القانون عدد تسعة لسنة 2008 المؤرخ في 11 فيفري 2008

– وزارة التربية المخطط الاستراتيجي القطاعي التربوي 2016 – 2020 ماي 2015

***الكتب**

– جوهر، علي صالح، جمعة حسن، محمد، (2010)، الشراكة المجتمعية واصلاح التعليم قراءة في الأدوار التربوية لمؤسسة المجتمع المدني، المكتبة العصرية، القاهرة

– الشيباني مصباح، (2021)، التعليم في تونس بين ارهاصات الازمة وهواجس الاصلاح رؤية سوسيولوجية نقدية مؤسسة، CLD، تونس.

– العدواني، نواف، (2007)، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع الأردن.

– قريرة، جمال، (2024)، نظرية التعلم الإنسانية ومنظومة تكنولوجية التعليم من أجل مهنية المعلم وابداعية المتعلم، CLD، تونس.

– كتابة الدولة للتربية القومية انبعاثنا التربوي منذ الاستقلال سلسلة اصلاح التعليم والتخطيط التربوي، (1963) تونس .

– المديني، توفيق، (1997) المجتمع المدني والدولة السياسة في الوطن العربي– دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب.

***رسائل ماجستير**

– زويدي، نبيلة، (2021)، "الوسائط البيداغوجية بين العرض التكنولوجي والطلب الإبداعي مادة القراءة نموذجا،" رسالة لنيل شهادة ماجستير بحث في علوم التربية (تربية طفولة) رسالة غير منشورة، جامعة قرطاج، المعهد العالي لإطارات الطفولة، تونس.

مراجع باللغة الأجنبية

-Caballere.J.(1995) Pormating Creative confrontation journal of computer assisted learing

-Cf. Pierre merle (2002) la democratisation de l'enseignement. Paris, la decouverte et marcel crahay, l'ecole peut –elle etre juste et efficace ! de l'égalite des chances à l'égalite des acquis. Bruxelle .de boeck universite 2000

-Cf.Riadh zghal (2004). La culture de la dignite et le flou de l'organisation, tunis, C.E.R.P.

-Pouzzo.l.lepaire. J. (2016) la Créatvite en Education formation perspecives theoriquues pratiques de boeck superieur.

-Trabelsi, O., Bouchiba, M., Souissi, M. A., Gharbi, A., Mezghanni, N., Kammoun, M. M., Masmoudi, L., & Mrayeh, M. (2022). Technology‐mediated Physical Education teaching practices in Tunisian public schools: A national teacher survey. Sport, Education and Society, 27(7), 878–892. https://doi.org/10.1080/13573322.2021.1926962

-Daoues Fennich. Raja, Enfants Et TIC : Attitudes, Modes De Rèception, Modèles Culturels, In Culrure Sociètè Et Nouvelles Tèchnologies De L'information, Recherche pluridisciplinaire coordonnée par B'chir Badra, editions cèrdojes, Tunis 2001, pp 361 _ 437, p 362.